Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الاردني

ديناميكية الإقتصاد والعمل

كيف يؤثر النمو على معدلات البطالة

"دراسة حالة الاقتصاد الأردني"

ورقة سياسات

Jordan Economic Forum
المنتـــدى الإقتصـــادي الاردنـــي
JEF

جاءت فكرة إطلاق المنتدى الاقتصادي الأردني كأول مؤسسة فكرية اقتصادية مسجلة تحت مظلة وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتكون ذراعاً داعماً للأعمال، تعمل على مراجعة ورصد مؤشرات الأداء الاقتصادي المختلفة للمملكة، بهدف تقديم التغذية الراجعة والحلول العملية لأصحاب القرار.

تم تسجيل المنتدى بتاريخ 08/08/2019 بوصفه جمعية غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2019121117781 .

زورونا على مواقع التواصل الاجتماعي

Jordan Economic Forum | JEF
المنتدى الإقتصادي الأردني

جدول العناوين

الملخص التنفيذي	04
1- مقدمة	07
2-مفهوم البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي	08
2.1 النظرية الاقتصادية الكلاسيكية	08
2.2 النظرية الاقتصادية الكينزية	09
2.3 قانون أوكن (Okun's law)	10
3- معدلات البطالة في الأردن	11
3.1 مراحل تطور معدلات البطالة في الأردن	12
3.2 البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)	15
4- النمو الاقتصادي في الأردن	16
4.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن	17
5- العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن	20
5.1 النمو حسب النشاط الاقتصادي	21
6- البطالة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي	24
7- التوصيات	26
الملحق	27

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأردن من خلال مراجعة تحليلية معمّقة تستند إلى الواقع الفعلي للسوق الأردني، وتعيد النظر في بعض الافتراضات الاقتصادية العامة التي ترى أن ارتفاع النمو يؤدي تلقائيًا إلى انخفاض في معدلات البطالة. ورغم أن هذا الطرح يجد ما يدعمه في بعض السياقات العالمية، إلا أن الحالة الأردنية تُظهر أن العلاقة بين النمو والتشغيل أكثر تعقيدًا مما قد تفترضه النظريات التقليدية، إذ تتأثر بعوامل متعددة تتعلق ببنية الاقتصاد، وتركيبة القطاعات، وطبيعة السياسات العامة، بالإضافة إلى الخصائص السكانية والاجتماعية. ولا تقتصر الورقة على تحليل المؤشرات الاقتصادية فقط، بل تتعمق في فهم ما إذا كان النمو المحقق خلال العقود الماضية قد تركز في قطاعات قادرة على توليد فرص عمل، أم أنه كان محصورًا في أنشطة ذات قدرة تشغيلية محدودة. وفي هذا السياق، يتضح أن مشكلة البطالة في الأردن لا تنبع فقط من ضعف النمو الكلي، بل من طبيعة هذا النمو نفسه، ومن تعدد أشكال البطالة ما بين الهيكلية والديموغرافية والتعليمية، ما يستدعي مقاربات أكثر شمولًا ودقة في تصميم السياسات.

وعند تتبع تطورات سوق العمل منذ تسعينيات القرن الماضي، يتضح أن الأردن شهد مجموعة من التحولات الهيكلية والسياسية التي كان لها أثر واضح على العلاقة بين النمو والبطالة. فقد مرت البلاد بفترات مختلفة، بدءًا من عودة الأردنيين من الخليج عقب حرب 1991، مرورًا بتطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، وتراجع دور القطاع العام كمشغل رئيس، وصولًا إلى الأثر التراكمي لسياسات التعليم العالي، وتدفق اللاجئين، والأزمات الإقليمية، ثم جائحة كورونا. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى خلق واقع مركب من البطالة، يتجاوز مجرد نقص فرص العمل ليشمل أيضًا اختلالًا في نوعية الوظائف ومدى ملاءمتها لمخرجات النظام التعليمي والتدريبي. ورغم تحسن معدلات النمو في فترات متفرقة، ظل أثرها على التشغيل محدودًا، مما يؤكد أن النمو الذي تحقق لم يكن مولدًا للوظائف بالشكل الكافي.

وتبرز الورقة أن أحد الأسباب الأساسية لضعف الأثر التشغيلي للنمو الاقتصادي في الأردن يكمن في تركيز النمو على قطاعات ذات قدرة تشغيلية محدودة، سواء بسبب طبيعتها الرأسمالية أو بسبب صغر حجمها النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. فمثلاً، على الرغم من أن بعض القطاعات شهدت نموًا خلال السنوات الأخيرة، إلا أن حجمها الكلي لا يزال محدودًا. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن قطاع الصناعات التحويلية، رغم مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي (18.2%)، من تحقيق توسع توظيفي يتناسب مع أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وتوضح الورقة أن هذه المفارقة تفسر استمرار ارتفاع معدلات البطالة رغم تسجيل معدلات نمو إيجابية، الأمر الذي يعكس خللاً في التوازن بين النمو الاقتصادي والتشغيل الفعلي، ويبرز أهمية نوعية النمو واتجاهاته القطاعية بدلاً من التركيز على نسبته المجردة عند تقييم أثره على سوق العمل.

الملخص التنفيذي

كما تشير الورقة إلى أن العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن قد خضعت لعدة دراسات حاولت اختبار مدى انطباق "قانون أوكن"، الذي يفترض وجود علاقة عكسية بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة. إلا أن ما بينته هذه الدراسات هو أن هذه العلاقة في الأردن تظل ضعيفة التأثير وغير مستقرة، ولا تنسجم بالضرورة مع الفرضيات النظرية الاقتصادية، وذلك بسبب مجموعة العوامل التي سبق تحليلها، أهمها طبيعة القطاعات التي تقود النمو، وانخفاض قدرتها على التوظيف، إلى جانب تعدد أنماط البطالة السائدة، واختلاف ديناميكيات سوق العمل الأردني عن تلك التي بُنيت عليها النماذج النظرية. ومن هذا المنطلق، فإن تفسير مشكلة البطالة في الأردن لا يمكن اختزاله في علاقة حسابية بسيطة مع الناتج المحلي، بل يتطلب فهمًا أوسع للعوامل البنيوية والسياساتية المحيطة.

وتؤكد أن فهم العلاقة بين النمو والبطالة لا يمكن الاكتفاء فيه بالنظر إلى المعدلات الإجمالية فحسب، بل يجب تحليل طبيعة كل من النمو والبطالة. فالأنواع المختلفة للبطالة في الأردن تتجاوز البطالة الدورية الناتجة عن التباطؤ الاقتصادي، لتشمل البطالة الهيكلية الناجمة عن عدم توافق المهارات، والبطالة الاحتكاكية المرتبطة بصعوبة الانتقال بين الوظائف، إضافة إلى البطالة الناجمة عن نقص الطلب على العمل في مناطق أو فئات سكانية معينة. ويستلزم هذا التنوع في أسباب البطالة تبني سياسات تشغيل أكثر دقة ومرونة، تراعي الديناميكيات الدقيقة لسوق العمل، بدلاً من الاعتماد على حلول عامة قد لا تعالج جوهر المشكلة.

وفي هذا السياق، تشير الورقة إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي (2022–2033) قد وضعت في صلب أولوياتها تحقيق قفزات نوعية في معدلات النمو، بهدف استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة في سوق العمل بحلول عام 2033. ومنذ إطلاقها، تبذل الحكومة جهودًا جادة لتنفيذ أهداف الرؤية من خلال محركاتها الثمانية، وقد بدأ ذلك ينعكس تدريجيًا في تحسن نسبي لمعدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض طفيف في معدلات البطالة، لا سيما بين الذكور وبعض الفئات الشابة. إلا أن هذا التقدم، رغم أهميته، لا يزال دون المستوى المأمول.

فالمشكلة الأساسية لا تكمن في ضعف السياسات الحكومية، بل في الطبيعة المعقدة والمتعددة الأبعاد للبطالة في الأردن، والتي تشمل أنماطًا هيكلية واحتكاكية، ما يجعل من غير الممكن افتراض أن أي نمو اقتصادي، مهما بلغت نسبته، سيؤدي تلقائيًا إلى خفض البطالة. فالنمو لا يكون فاعلًا في معالجة اختلالات سوق العمل إلا إذا كان طويل الأمد، وشاملًا، ومدفوعًا بتوسع فعلي في القاعدة الإنتاجية، وخاصة في القطاعات ذات القدرة التشغيلية العالية. أما النمو المؤقت أو المحصور في قطاعات محدودة، فغالبًا ما يكون أثره التشغيلي هامشيًا.

الملخص التنفيذي

تنتهي الورقة إلى أن تحسين العلاقة بين النمو والتشغيل يتطلب تغييرًا في طريقة التفكير حول أولويات السياسات الاقتصادية. فبدلًا من الاقتصار على تتبع مؤشرات الناتج المحلي والاستثمار، يجب إعادة تصميم مؤشرات الأداء لتقيس حجم الوظائف المستدامة التي يتم خلقها، ومدى تحسن جودة التوظيف، واندماج الفئات الأقل حظًا في سوق العمل. كما تدعو الورقة إلى إعادة النظر في برامج التحفيز الاقتصادي لتكون أكثر ارتباطًا بالنتائج التشغيلية، إلى جانب تطوير منظومة التعليم المهني والتقني، وتبسيط بيئة الأعمال، وتوجيه المشاريع الاقتصادية بحيث يكون لها أثر مباشر على سوق العمل الثانوي، وليس فقط على النشاط الاقتصادي الكلي.

وفي المحصلة، إن الرسالة الأساسية التي تحاول الورقة إيصالها لصنّاع القرار هي أن النمو، في حد ذاته، ليس كافيًا ما لم يكن ناتجًا عن توسع في القاعدة الإنتاجية الفعلية، ومصحوبًا بسياسات تشغيل ذكية، ومبنيًا على فهم دقيق لطبيعة البطالة في الأردن. فما لم يحدث هذا التحوّل في التفكير والتخطيط، فإن التفاوت بين النمو والبطالة سيبقى قائمًا، وستظل فئة واسعة من الأردنيين خارج دورة الإنتاج والمشاركة الاقتصادية.

01 المقدمة

تُعد البطالة من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات، إذ تؤثر سلبًا على مستوى المعيشة وتزيد من حدة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وعلى مر التاريخ، اعتُبر النمو الاقتصادي الوسيلة الأساسية لمعالجة هذه الظاهرة، حيث يسهم ازدياد النشاط الاقتصادي في خلق فرص عمل جديدة تمتص جزءًا من القوى العاملة المعطلة، ما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. ومع ذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة ليست دائمًا مباشرة أو فعّالة كما يعتقد الكثيرون، خاصة إذا لم يكن النمو شاملًا أو قادرًا على توليد فرص عمل كافية.

وفي الحالة الأردنية، تبدو مشكلة البطالة أكثر تعقيدًا مما تفترضه النظريات الاقتصادية التقليدية، إذ لا تأخذ شكلًا واحدًا بل تتنوع في أسبابها بين الهيكلية والديموغرافية والتعليمية. فعلى الرغم من أن الاقتصاد الأردني حقق في فترات سابقة بالتحديد خلال الفترة (2002-2007) معدلات نمو تراوحت ما بين (4% - 8%)، إلا أن هذا النمو لم يُترجم آنذاك بالشكل المطلوب إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة، التي استمرت عند متوسط يقارب 12%؛ مما يطرح تساؤلات حول مدى توافق أنواع البطالة السائدة في الأردن مع تفسيرات النظريات الاقتصادية التقليدية، وما إذا كانت تلك الأنواع تتطلب مقاربات تحليلية مختلفة.

وفي ضوء ذلك، ارتأى المنتدى الاقتصادي الأردني تحليل ظاهرة البطالة في الأردن، والتعمق في دراسة العلاقة بينها وبين معدلات النمو الاقتصادي، وتزداد أهمية هذه الورقة في ضوء تبني الحكومة لوثيقة رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033)، التي وضعت في صلب أولوياتها لتحقيق الأردن قفزات نوعية في النمو لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة يلتحقون في سوق العمل الأردني مع نهاية عام 2033، باعتبار أن ذلك مدخلاً أساسياً لتحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ولتحقيق الغرض من الورقة لا بد من فهم محوران رئيسيان: **أولهما**، ضرورة فهم العلاقة التاريخية بين معدلات البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن، وتحديد ما إذا كانت هذه العلاقة قد حافظت على طابعها العكسي، وهو المفترض، عبر الزمن أم تأثرت بمتغيرات هيكلية وسياسات اقتصادية معينة. **وثانيهما**، تحليل طبيعة النمو الاقتصادي الذي شهده الأردن، والذي غالبًا ما ارتبط بأحداث أو ظروف استثنائية، دون أن ينعكس بشكل مباشر أو مستدام على سوق العمل. وبالتالي، تسعى الدراسة إلى تفسير هذه العلاقة، وتقديم قراءة عميقة للعوامل التي تحد من قدرة النمو على معالجة أزمة البطالة المستمرة.

02
مفهوم البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي

2.1 النظرية الاقتصادية الكلاسيكية

ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن البطالة ليست ظاهرة دائمة أو بنيوية، بل مؤقتة، ناتجة عن عدم مرونة سوق العمل، فوفقًا لهذا التيار الفكري، يُفترض أن السوق يتمتع بقدرٍ عالٍ من الكفاءة، ويملك القدرة على تصحيح الاختلالات تلقائيًا من خلال آلية العرض والطلب. وعليه، فإن البطالة تنشأ عندما تكون الأجور الحقيقية مرتفعة بشكل يفوق التوازن الطبيعي، نتيجة تدخلات خارجية مثل تحديد حد أدنى للأجور، ما يؤدي إلى فائض في المعروض من العمالة مقارنة بالطلب[1]. (Mankiw, 2021).

وفي هذا السياق، يُعَدّ آدم سميث أحد أبرز مؤسسي الفكر الكلاسيكي، حيث وضع الأسس النظرية لهذا التوجه في كتابه الشهير "ثروة الأمم (1776)"[2] وقد طرح من خلاله مفهوم "اليد الخفية" التي تعمل على تنظيم الأسواق بصورة طبيعية عبر التنافس الحر، دون الحاجة إلى تدخل الدولة. (Smith, 1776)

كما أن الاقتصاديون الكلاسيكيون يعتقدون أن البطالة غير الطوعية لا يمكن أن تستمر في ظل الأسواق الحرة، إذ يُفترض أن الأجور تتفاعل مع قوى العرض والطلب، فتنخفض تلقائيًا في حال وجود فائض في العمالة. ومن هذا المنطلق، فإن أي بطالة قد تظهر تكون إما طوعية (حين يرفض العمال العمل بأجور منخفضة)، أو احتكاكية (نتيجة تنقل الأفراد بين وظائف)[3]. (Samuelson & Nordhaus, 2010)

ومن الناحية المنهجية، تعتمد النظرية الكلاسيكية على تحليل اقتصادي قائم على الملاحظة والتجربة التاريخية، مع إيمان قوي بـ حرية الأسواق وتقسيم العمل كعوامل رئيسية لدفع عجلة الإنتاج والنمو. وقد لخّص سميث هذه الرؤية بقوله:

"كل فرد يسعى إلى تحسين وضعه الخاص، وعند القيام بذلك، يُقاد من خلال اليد الخفية إلى تعزيز مصلحة المجتمع، حتى لو لم يكن يقصد ذلك." (Smith, 1776)

وأخيرًا، تنطلق النظرية الكلاسيكية من فرضية أن الاقتصاد يتوازن تلقائيًا بفضل مرونة الأسعار والأجور[4]، ما يضمن الوصول إلى التوظيف الكامل دون وجود تدخل حكومي، كما تُعطي أهمية كبيرة لدور معدل الفائدة في التوازن بين الادخار والاستثمار، حيث يؤثر سعر الفائدة على حجم كل منهما. ومن خلال دراسة العلاقة بين الطلب على رأس المال ومعدل الفائدة، يُفترض أن الادخار يتحدد بمستوى الدخل، مما يؤدي إلى توازن اقتصادي طبيعي. (Blaug, 1997)

1 Mankiw, N. Gregory (2021) – Principles of Economics, 9th Edition.
2 Adam Smith (1776) – An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations.
3 Samuelson, Paul & Nordhaus, William (2010) – Economics, McGraw-Hill Education.
4 Blaug, Mark (1997) – Economic Theory in Retrospect, Cambridge University Press.

02
مفهوم البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي

2.2 النظرية الاقتصادية الكينزية

على خلاف النظرية الكلاسيكية[5]، يرى جون مينارد كينز* أن البطالة قد تكون ظاهرة طويلة الأمد وليست مجرد اختلال مؤقت في سوق العمل، ويُرجع ذلك إلى نقص الطلب الكلي في الاقتصاد، إذ يرى أن الأسواق ليست دائمًا قادرة على تصحيح نفسها تلقائيًا أو الوصول إلى التوظيف الكامل دون وجود أي تدخل خارجي(Keynes, 1936).

وفي كتابه الشهير "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود"، يطرح كينز تصوّرًا مغايرًا عن السوق، مؤكدًا أن البطالة غير الطوعية قد تستمر في ظل الاقتصاد الحر، عندما يعجز الطلب الكلي عن تحفيز مستويات كافية من الإنتاج والتوظيف. فعلى الرغم من استعداد العمال للعمل عند الأجور السائدة، إلا أن قلة الطلب على السلع والخدمات تجعل الشركات غير قادرة على توظيفهم[6]. (Keynes, 1936; Mankiw, 2021).

ويُعرّف كينز البطالة غير الطوعية بأنها الحالة التي يكون فيها الأفراد راغبين في العمل وقادرين عليه، لكنهم لا يجدون وظائف بسبب انخفاض الطلب الكلي، ويرى أن معدل الفائدة وحده لا يكفي لتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار، بل يجب تعزيز الطلب الفعال (Effective Demand) من خلال سياسات اقتصادية نشطة[7].
(Blinder, 2008).

وانطلاقًا من هذه الرؤية، تؤكد النظرية الكينزية على ضرورة التدخل الحكومي، لاسيما في أوقات الركود، من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو تحفيز الاستثمار، وذلك لرفع مستوى الطلب الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. كما تعتمد النظرية على أدوات مثل الميل الحدي للاستهلاك (MPC) والمضاعف الكينزي (Multiplier)، لتوضيح كيفية تأثير الإنفاق الإضافي على الناتج القومي[8]. (Samuelson & Nordhaus, 2010).

وقد استند كينز في تحليلاته إلى تجارب واقعية[9] مثل أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، والتي بيّنت أن الاقتصادات الرأسمالية يمكن أن تعاني من بطالة مزمنة وركود طويل الأمد في ظل ضعف الإنفاق الكلي. ومن هنا، انبثقت أهمية السياسات المالية والنقدية التوسعية كأدوات لمعالجة القصور في الطلب. (Skidelsky, 2009)

5 Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. Macmillan.

6 Mankiw, N. G. (2021). Principles of Economics (9th ed.). Cengage Learning.

* John Maynard Keynes was a British economist whose ideas fundamentally changed modern macroeconomics. He is best known for advocating government intervention to manage economic downturns through fiscal and monetary policies.

7 Blinder, A. S. (2008). Keynesian Economics. The Concise Encyclopedia of Economics.

8 Samuelson, P. A., & Nordhaus, W. D. (2010). Economics. McGraw-Hill Education.

9 Skidelsky, R. (2009). Keynes: The Return of the Master. Penguin Books.

02
مفهوم البطالة في تاريخ الفكر الاقتصادي

2.3 قانون أوكن (Okun's law)

يُعد قانون أوكن (Okun's Law) من العلاقات الاقتصادية التي تم التوصل إليها من خلال الملاحظة التجريبية، حيث يربط بين معدل البطالة ومستوى الناتج المحلي الإجمالي. وقد صاغ هذا القانون الاقتصادي **الكينزي** آرثر أوكن في ستينيات القرن الماضي، موضحًا أن كل زيادة بنسبة 1% في معدل البطالة عادة ما تُقابل بانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تقارب 2% أو أكثر. وهذا يعني أن الاقتصاد يفقد جزءًا من قدرته الإنتاجية عندما يتزايد عدد العاطلين عن العمل.

وفي هذا السياق، أشار أوكن إلى أن انخفاض نسبة التوظيف بنسبة 1% يؤدي غالبًا إلى تراجع في الناتج المحلي الإجمالي بنفس النسبة تقريبًا. ورغم أن هذا القانون لا يستند إلى أساس نظري صارم، إلا أن البيانات التجريبية والدراسات القياسية أثبتت صحته في العديد من الحالات، خصوصًا في الاقتصادات المتقدمة مثل الولايات المتحدة[10] (Ball, 2009) .

ومن هذا المنطلق، دعا أوكن إلى استخدام أدوات السياسة المالية، كزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، لتحفيز النشاط الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، مؤكدًا أن هناك علاقة وثيقة بين مستويات التوظيف والإنتاج الاقتصادي. وفي بيانه الأصلي، أشار إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% يُمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3% مقارنة بمستوى الناتج المحتمل على المدى الطويل[11] (Okun, 1962) .

ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن العلاقة بين البطالة والإنتاج ليست ثابتة أو دقيقة بنسبة 100%، حيث تلعب عدة عوامل أخرى دورًا مؤثرًا في الناتج الاقتصادي، من بينها معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، وساعات العمل، ومعدل المشاركة في سوق العمل. وقد أظهر أوكن نفسه أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% عادة ما يكون موزعًا على: زيادة بنسبة 0.5% في المشاركة العمالية، و0.5% في عدد ساعات العمل، و1% في إنتاجية العامل، أما النسبة المتبقية فمرتبطة بتغير البطالة[12] (Gordon, 1984) .

علاوة على ذلك، أكدت دراسات لاحقة أن قانون أوكن لا ينطبق بشكل متماثل في جميع الفترات أو عبر جميع الاقتصادات. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة صادرة عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في مدينة كانساس عام 2007 إلى أن العلاقة التي وصفها أوكن كانت دقيقة في فترات عديدة، لكنها لم تكن مستقرة في أوقات أخرى، مثل فترات الركود أو التعافي الاقتصادي البطيء[13] (Knotek, 2007) وفي مثل هذه الفترات، قد لا تتحرك معدلات البطالة والناتج بنفس النمط المتوقع، مما يثير تساؤلات حول مدى عمومية هذا القانون.

10 Ball, Laurence (2009). Hysteresis in Unemployment: Old and New Evidence. NBER Working Paper.
11 Okun, Arthur M. (1962). Potential GNP: Its Measurement and Significance. Cowles Foundation Paper.
12 Gordon, Robert J. (1984). Unemployment and Potential Output in the 1980s. Brookings Papers on Economic Activity.
13 Knotek II, Edward S. (2007). How Useful is Okun's Law?. Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review.

03
معدلات البطالة في الأردن

تشير الاتجاهات طويلة الأمد لمعدلات البطالة في الأردن إلى وجود اختلال هيكلي مزمن في سوق العمل، وليس مجرد أزمة ظرفية مرتبطة بتباطؤ اقتصادي أو أحداث استثنائية مثل جائحة كوفيد- 19، فقد بقيت معدلات البطالة ضمن مستويات مرتفعة نسبيًا منذ بداية الألفية، وتضاعفت فعليًا منذ عام 2016، لتتجاوز معدل 24% في عام 2021 قبل أن تنخفض جزئيًا إلى 21.4% في عام 2024. هذا النمط التصاعدي يشير إلى عجز الاقتصاد الأردني عن توليد فرص عمل كافية، لا سيما للشباب والخريجين الجدد، مما يعكس فجوة بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات السوق، وضعفًا في قدرة القطاعات الاقتصادية الحالية على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويظهر الشكل معدلات البطالة في سوق العمل الأردني خلال الفترة (2000-2025 الربع الأول).

معدلات البطالة في سوق العمل الأردني- (%)

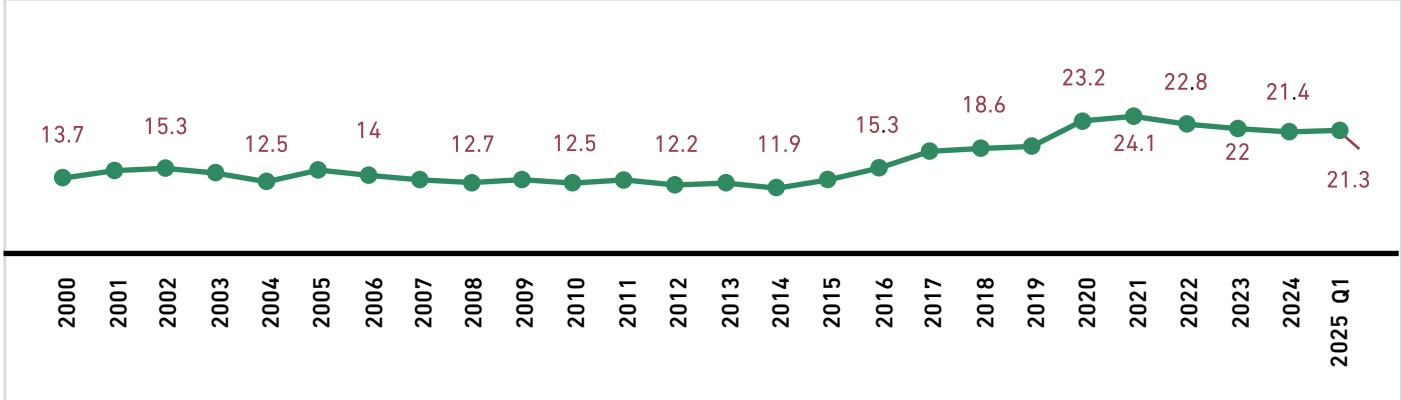

المصدر: العمالة والبطالة، دائرة الاحصاءات العامة

وتتزامن مشكلة ارتفاع معدلات البطالة مع تسارع النمو السكاني، حيث يشكل الشباب دون سن 30 ما يزيد عن 60% من السكان، وهو ما يزيد الضغط على سوق العمل، ويحوّل البطالة من تحدٍّ اجتماعي إلى مشكلة تنموية تمس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما يعاني السوق من ضعف في مرونة الانتقال بين القطاعات، وتدني مستويات الإنتاجية، وهيمنة التشغيل في القطاع غير الرسمي، ما يؤدي إلى تدنّي جودة فرص العمل.

03
معدلات البطالة في الأردن

3.1 مراحل تطور معدلات البطالة في الأردن

ما بعد حرب الخليج الثانية (1991–1995)

بدأت مشكلة البطالة بشكل أساسي منذ حرب الخليج الثانية، حيث أدت تداعياتها إلى عودة أعداد ضخمة من الأردنيين العاملين في دول الخليج، خاصة من الكويت، حيث قُدّر عدد العائدين بحوالي 300 ألف شخص، هذا التدفق المفاجئ إلى سوق العمل المحلي شكّل صدمة حقيقية للاقتصاد الأردني غير المهيأ حينها لاستيعاب هذه الأعداد الكبيرة من العمالة، ونتيجة لذلك، ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير خلال هذه الفترة، وارتفع أعداد الباحثين عن عمل دون وجود وظائف كافية. كما أن الضغط على الخدمات العامة والموارد المحدودة زاد من تعقيد الأزمة، وبدأت البطالة في الأردن تأخذ طابعًا هيكليًا وليس ظرفيًا.

برامج التصحيح الاقتصادي (1996–2000)

مع توقيع الأردن برنامج التكيّف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، بدأت الحكومة بتنفيذ سياسات تقشفية وخصخصة عدد من المؤسسات العامة، إلى جانب تقليص فرص التوظيف في القطاع العام، الذي كان لعقود يُعد المشغّل الرئيسي للأردنيين. هذه الإجراءات، على الرغم من أهميتها في إصلاح الاقتصاد الكلي، أدت إلى تقليص فرص العمل الرسمية وتوسيع فجوة التوظيف، ما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والباحثين الجدد عن العمل.

توسّع التعليم الجامعي وفجوة المهارات (2000–2010)

شهدت هذه المرحلة توسعًا كبيرًا في أعداد الجامعات والكليات، ما أسفر عن تدفق أعداد متزايدة من الخريجين إلى سوق العمل سنويًا. لكن التوسع لم يترافق مع تطوير في نوعية التعليم أو مواءمته مع متطلبات السوق، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد. فالكثير من الخريجين وجدوا أنفسهم غير قادرين على إيجاد وظائف تتناسب مع تخصصاتهم، خاصة في ظل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ما فاقم من أزمة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية.

03
معدلات البطالة في الأردن

3.1 مراحل تطور معدلات البطالة في الأردن

الأزمة المالية العالمية (2008)

رغم أن الأردن لم يتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية، إلا أن تباطؤ الاقتصاد العالمي أثّر سلبًا على تدفقات الاستثمار الأجنبي والسياحة والتحويلات الخارجية، وهي مصادر حيوية للنمو الاقتصادي في الأردن. هذا الانكماش في القطاعات الاقتصادية الحيوية أدّى إلى تباطؤ خلق فرص العمل، وظهور أولى علامات التراجع في قدرات القطاع الخاص على توليد وظائف جديدة.

الأزمة السورية وتداعيات اللجوء (2011–2015)

مع اندلاع الأزمة السورية، استقبل الأردن ما يزيد عن 1.3 مليون لاجئ، مما خلق ضغوطًا إضافية على سوق العمل والبنية التحتية والخدمات العامة. دخول أعداد كبيرة من العمالة غير الأردنية، خاصة في القطاعات غير المنظمة، زاد من المنافسة على فرص العمل المتاحة، لا سيما في المحافظات المستضيفة مثل إربد والمفرق. وقد فاقم هذا الوضع من مستويات البطالة بين الأردنيين، خصوصًا الشباب وذوي المهارات المنخفضة.

تباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة سكانية مستمرة (2015–2019)

رغم الاستقرار السياسي النسبي، لم يشهد الاقتصاد الأردني نموًا كافيًا لاستيعاب الزيادات السنوية في أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، والذين يُقدّر عددهم بأكثر من 100 ألف سنويًا. ترافق ذلك مع استمرار التحديات الهيكلية في الاقتصاد، مثل ضعف الإنتاجية وانخفاض معدلات الاستثمار، ما جعل معدل البطالة يرتفع تدريجيًا، خاصة في أوساط الشباب والنساء.

03
معدلات البطالة في الأردن

3.1 مراحل تطور معدلات البطالة في الأردن

جائحة كورونا (2020–2021)

تسببت جائحة كورونا في واحدة من أسوأ الأزمات التي مر بها سوق العمل الأردني، حيث أُغلقت معظم القطاعات الحيوية، وتوقفت حركة السياحة والنقل والتجارة الداخلية والخارجية. فقد عشرات الآلاف وظائفهم، وسُجلت معدلات بطالة قياسية وصلت إلى 24.1% في عام 2021. وقد كانت هذه الأزمة بمثابة اختبار لقدرة سوق العمل على الصمود، وأظهرت هشاشة أنظمة الحماية الاجتماعية.

مرحلة التعافي البطيء (2022–2024)

بدأت مؤشرات التعافي بالظهور بعد الجائحة، مع استئناف النشاط الاقتصادي وتحفيز بعض القطاعات الإنتاجية. إلا أن وتيرة خلق فرص العمل ظلت بطيئة مقارنة بنمو القوى العاملة. وعلى الرغم من انخفاض طفيف في معدلات البطالة إلى 21.4% عام 2024، فإن التركيبة القطاعية والهيكلية لسوق العمل لم تتغير جوهريًا. ما تزال البطالة مرتفعة في صفوف الشباب والنساء، ما يدل على أن التعافي لم يكن شاملًا أو قادرًا على معالجة جذور المشكلة.

03
معدلات البطالة في الأردن

3.2 البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)

بالإضافة إلى مشكلة ارتفاع معدلات البطالة في الأردن وأسبابها الهيكلية وخاصة ذات الطابع الشبابي، تجدر الإشارة إلى نوع مهم من أشكال البطالة يُعرف بالبطالة الإحتكاكية، وهي الحالة التي يكون فيها الفرد موظفًا فعليًا لكن يعمل في وظيفة لا تتناسب مع مؤهلاته أو عدد ساعات عمله أو طموحاته الاقتصادية، مما يدفعه إلى البحث عن عمل إضافي أو بديل. **هذا النوع من البطالة يُعد مؤشّرًا على خلل في نوعية الوظائف المتاحة وليس فقط كميتها**، وهو ينتشر في سوق العمل الأردني خاصة في صفوف الشباب والنساء. كما يُسهم في زيادة الضغط على فرص التشغيل المحدودة، ويؤثر سلبًا على إنتاجية العامل واستقراره، وبالتالي على ديناميكية سوق العمل بشكل عام.وتظهر بيانات دائرة الاحصاءات العامة لعام 2024؛ أن البطالة المقنعة تتركز بشكل كبير بين الفئة العمرية (30-39) عموماً وبنسبة 28.1%، تليها الفئة العمرية (25-29) وبمعدل 19.8%، ما يعكس أن غالبية الباحثين عن فرص عمل إضافية هم من الشباب في ذروة سنواتهم الإنتاجية، بحيث لا تلبي الوظائف الحالية تطلعات الأفراد من حيث الدخل أو الاستقرار المهني. كما تُظهر البيانات أن الذكور يشكلون النسبة الأكبر من الباحثين عن عمل إضافي، ما قد يرتبط بمسؤولياتهم الاقتصادية والسعي لتحسين مستوى المعيشة. ويظهر الشكل المشتغلون الأردنيون الباحثون عن عمل آخر أو اضافي بحسب الجنس وفئات العمر لعام 2024 بحسب أخر بيانات سنوية صادرة عن دائرة الاحصاءات الأردنية.

المشتغلون الباحثون عن عمل آخر أو اضافي حسب الفئات العمرية - (%)

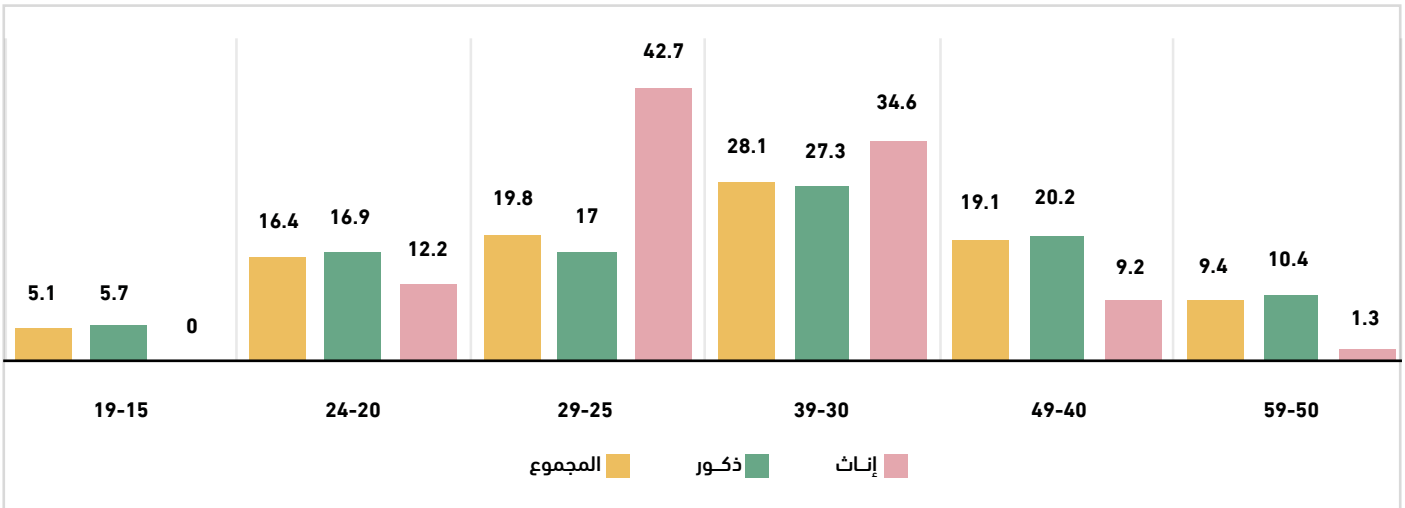

المصدر: العمالة والبطالة، دائرة الاحصاءات العامة

04
النمو الاقتصادي في الأردن

يعكس الأداء الاقتصادي الأردني عموماً نمطًا من النمو المتذبذب، حيث بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي منذ بداية الألفية نحو 3% سنويًا، وهو معدل متواضعًا نسبيًا مقارنة بدول ذات ظروف اقتصادية مماثلة، ويُلاحظ من خلال الاتجاه العام أن النمو كان أفضل نسبيًا خلال السنوات الأولى من الألفية، ثم تراجع تدريجيًا بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ليستقر عند مستويات منخفضة في العقد الأخير، مع تسجيل بعض التعافي بعد جائحة كورونا، إلى أن وصل الى 2.5% في نهاية عام 2024.

معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي - (%)

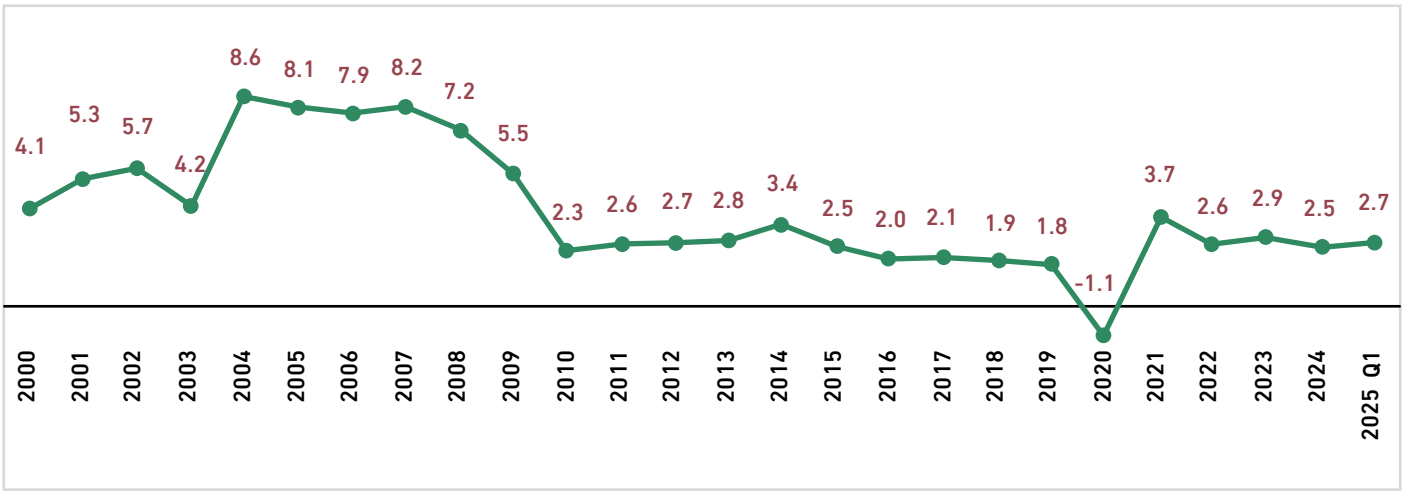

المصدر: الحسابات القومية، دائرة الاحصاءات العامة

04
النمو الاقتصادي في الأردن

4.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن

تُظهر مسيرة النمو الاقتصادي في الأردن أنه كان يتأثر بدرجة كبيرة بالعوامل الخارجية والسياسية، بينما ظل الهيكل الاقتصادي يعاني من ضعف في التنوع والاعتماد على قطاعات غير منتجة، فكلما توفرت بيئة إقليمية مستقرة ومساعدات خارجية، شهد الاقتصاد الأردني تحسنًا مؤقتًا، بينما كانت الأزمات الإقليمية والصدمات العالمية كفيلة بإضعاف وتيرة النمو.

1- فترة التسعينيات (1991 - 1999): تعافي استهلاكي بعد حرب الخليج

شهد الاقتصاد الأردني خلال هذه الفترة تعافيًا تدريجيًا، حيث تراوحت معدلات النمو ما بين (2% - 4%) مدفوعاً بشكل مباشرة لعودة مئات الآلاف من الأردنيين من دول الخليج بعد حرب الخليج الثانية، حيث جلبوا معهم مدخرات مالية تم ضخّها في السوق المحلي، مما أدت إلى انتعاش في الطلب والاستهلاك المحلي، وهو ما حفّز مؤقتًا بعض القطاعات الخدمية والتجارية. لكن هذا النمو لم يكن قائمًا على توسع إنتاجي حقيقي، بل كان استهلاكي الطابع، ولم يصاحبه تطور في البنية الإنتاجية أو تحسن في التنافسية الاقتصادية.

2- الفترة (2000–2003): بداية استقرار نسبي مدعوم بالخصخصة والمساعدات

مع بداية الألفية، شهد الأردن استقرارًا نسبيًا في الأداء الاقتصادي، وحققت معدلات النمو ما بين (4% - 5%)، ويرجع هذا النمو إلى بدء تنفيذ برنامج الخصخصة فعليًا، مما أدى إلى تحقيق إيرادات غير متكررة عززت خزينة الدولة. كما ارتفعت المساعدات الخارجية، خاصة من الولايات المتحدة والبنك الدولي، ما وفر للدولة مرونة مالية أكبر، هذا إلى جانب بعض التحسن في بيئة الأعمال نتيجة الانفتاح التجاري وتبسيط بعض الإجراءات. إلا أن هذا النمو ظل في جوهره معتمدًا على الخدمات والطلب الداخلي، ولم يقترن بتحول حقيقي في قاعدة الإنتاج أو توسع في القطاعات القابلة للتصدير.

04 النمو الاقتصادي في الأردن

4.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن

3- الفترة (2003–2008): نمو قوي ظاهري مدفوع بالسيولة العراقية والعقار

شهد الأردن خلال هذه الفترة واحدة من أعلى فترات النمو، حيث تجاوزت معدلات النمو 6% في بعض السنوات، نتيجة تدفق رؤوس أموال عراقية كبيرة بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. استثمر العديد من العراقيين في الأردن، خاصة في قطاعي العقار والإنشاءات، ما أدى إلى فقاعة عقارية رفعت الأسعار وأحدثت نشاطًا اقتصاديًا واسعًا، إلا أن هذا النمو كان مؤقتًا، غير مستدام، وغير موزع على القطاعات الإنتاجية الخالقة لفرص العمل. كما ساعد الاستقرار الإقليمي النسبي، وتوقيع اتفاقيات التجارة الحرة (خصوصًا مع الولايات المتحدة وأوروبا)، في خلق بيئة محفّزة نسبيًا للاستثمار، لكن دون تأثير هيكلي ملموس على الاقتصاد والتشغيل.

4- الفترة (2009–2010): تباطؤ تحت تأثير الأزمة المالية العالمية

تأثر الاقتصاد الأردني سلبًا بالأزمة المالية العالمية، حيث تباطأ النمو إلى ما بين (2.5% - 3%). وكان السبب الرئيسي لهذا التراجع هو انخفاض تحويلات المغتربين، وتراجع الاستثمار الأجنبي، وضعف الطلب على الصادرات الأردنية. كما تراجعت أسعار العقار محليًا نتيجة التأثر بالسوق العالمية، مما أضعف النشاط الاقتصادي الذي كان يعتمد على هذا القطاع. لم تكن لدى الدولة أدوات فعالة لتحفيز الاقتصاد، خاصة مع محدودية الحيّز المالي، ما زاد من حدة التباطؤ، وبدأت مؤشرات الركود تظهر في قطاعات حيوية كالصناعة والخدمات.

5- الفترة (2011–2019): تباطؤ هيكلي بفعل الأزمات الإقليمية وضعف التنافسية

دخل الأردن في هذه المرحلة فترة تباطؤ مزمن، حيث استقرت معدلات النمو عند (2% - 2.5%)، وذلك لعدة عوامل؛ أبرزها تداعيات الأزمة السورية وتدفق اللاجئين، والتي فرضت ضغوطًا هائلة على البنية التحتية والمالية العامة دون مقابل إنتاجي. كما أن إغلاق الحدود مع العراق وسوريا، الشريكين التجاريين الرئيسيين، أدى إلى اختناق التجارة الخارجية، وتراجع الصادرات البرية. إلى جانب ذلك، استمر ضعف التنافسية وارتفاع كلفة الإنتاج، ما جعل جذب الاستثمارات أكثر صعوبة. لم تكن هناك إصلاحات اقتصادية جوهرية في هذه الفترة، وبقي الاقتصاد يعتمد على قطاعات ضعيفة القيمة المضافة كالعقار والخدمات.

04 النمو الاقتصادي في الأردن

4.1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الأردن

6- عام 2020: جائحة كورونا

في عام 2020، انكمش الاقتصاد الأردني بمعدل (1.6%-)، وهو الانكماش الأعمق منذ عقود. وكان السبب الرئيسي هو تفشي جائحة كورونا وما تبعها من إغلاقات شاملة، وتوقف شبه كامل في الأنشطة الاقتصادية، خاصة في السياحة والنقل والخدمات. كما تراجعت التحويلات والاستثمارات والمساعدات. لم يكن الانكماش ناتجًا عن خلل داخلي، بل نتيجة صدمة خارجية عالمية، ولم تكن لدى الحكومة أدوات مالية أو نقدية واسعة لتحفيز الاقتصاد وتعويض الخسائر على الرغم من جهودها في تنفيذ ذلك.

7- الفترة (2021–2024): تعافٍ تدريجي وسط أزمات عالمية متقلبة.

شهدت هذه المرحلة تعافيًا تدريجيًا من آثار الجائحة، حيث بلغ معدل النمو نحو 2.5% في عام 2024. التحسن كان مدفوعًا بانتعاش نسبي في السياحة وبعض قطاعات الصناعة والتجارة. كما بدأت الحكومة في تنفيذ برامج رؤية التحديث الاقتصادي، لكن تأثيرها لا يزال محدودًا وفي مراحلها الأولى. ويظل غياب الاستثمارات الكبرى، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، من العوامل التي تحد من أثر هذا النمو على الرفاه العام، ويُلاحظ أن التعافي كان طبيعيًا نتيجة تحسّن الظروف الصحية والعودة إلى الوضع الطبيعي، أكثر من كونه نتيجة تحولات هيكلية حقيقية في الاقتصاد.

05
العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن

تُشير الأدبيات الاقتصادية، لا سيما في إطار النظرية الكينزية، إلى وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والبطالة، والذي تنص على أن أي زيادة في معدل النمو الاقتصادي تترافق عادةً مع انخفاض في معدل البطالة، ومع أن هذا المنظور يجد دعمه في العديد من التجارب الدولية، إلا أن العلاقة بين معدلات النمو والبطالة في الحالة الأردنية (والعديد من الدول الأخرى) تبدو أكثر تعقيدًا، ولا تتبع النمط التقليدي بشكل مباشر، بل تتأثر بجملة من العوامل الهيكلية والديموغرافية والتعليمية والمؤسسية. ويمكن تتبع ذلك من خلال الشكل الذي يظهر العلاقة بين النمو الاقتصادي المسجل ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000-2025 الربع الأول) .

العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة -(%)

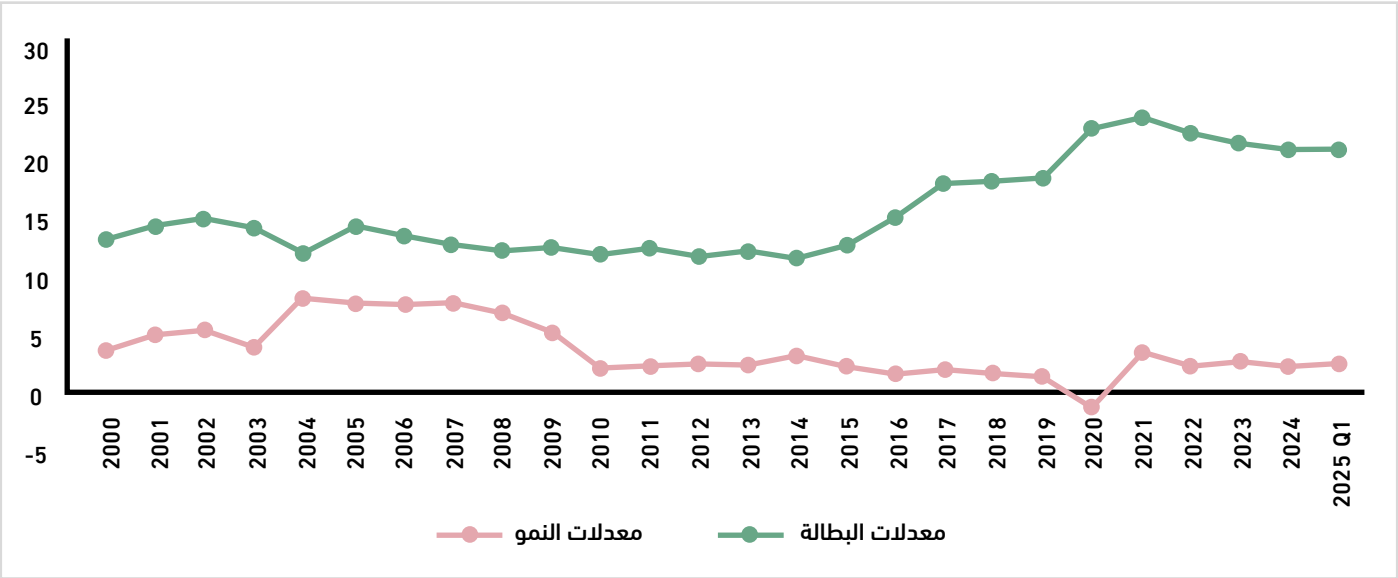

رغم أن الاقتصاد الأردني حقق في فترات سابقة معدلات نمو تراوحت ما بين (4% - 8%)، إلا أن هذا النمو لم يُترجم آنذاك بالشكل المطلوب إلى انخفاض ملموس في معدلات البطالة، التي بقيت مرتفعة، متجاوزة حاجز 22% في بعض الفترات، ووصلت إلى مستويات أعلى في أوساط الشباب والإناث. وهذا ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي الذي تحقق لم يكن مشمولًا بالقدرة التشغيلية الكافية، أي **لم يكن "نموًا موفرًا للوظائف" (Jobless Growth)**.

05 العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن

وتُعزى هذه الفجوة إلى طبيعة النمو الاقتصادي نفسه؛ إذ أن جزءًا كبيرًا من النمو الذي تحقق في الأردن، خصوصًا في فترات مثل (2003–2008) أو حتى بعد الجائحة، كان ناتجًا عن تدفقات سيولة خارجية أو انتعاش في قطاعات غير إنتاجية مثل العقار والخدمات، أو نتيجة أحداث مؤقتة مثل السياحة الموسمية أو المساعدات. وبالتالي، لم يكن هذا النمو مبنيًا على توسيع قاعدة الإنتاج الصناعي أو الزراعي، ولا على التحول نحو قطاعات ذات قيمة مضافة عالية، وهي الشروط اللازمة لتحقيق تشغيل واسع ومستدام.

ومن هنا، تبرز أهمية تحليل مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب معدلات نموها، لفهم الأسباب التي تحول دون ترجمة النمو إلى تحسينات ملموسة في مؤشرات التشغيل.

5.1 النمو حسب النشاط الاقتصادي

رغم أن التوجهات الاقتصادية العامة المتبعة تشير إلى أن النمو الاقتصادي يُعد المحرك الرئيسي في خفض معدلات البطالة، إلا أن هذا النمو لم يكن كافيًا لتوليد فرص العمل المطلوبة أو لتقليص معدلات البطالة بشكل فعّال، وذلك يعود إلى كون هذا النمو غالبًا ما يتحقق في قطاعات ذات قدرة تشغيلية محدودة، أو غير قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وهو ما يبرز أهمية نوعية النمو ومدى انتشاره في القطاعات الإنتاجية كثيفة العمالة، وليس فقط الاعتماد على الكمّ كمؤشر وحيد للأداء الاقتصادي.

فعلى سبيل المثال، يعد قطاع الصناعات التحويلية من أكبر المساهمين في الناتج المحلي الإجمالي (بنحو 18.2%)، إلا أن نسبة نموه لا تتجاوز 4.2%، ما يعكس حالة من الجمود النسبي في هذا القطاع الإنتاجي المهم، والذي يُفترض أن يكون أحد المحركات الرئيسة لخلق فرص العمل. في المقابل، بعض القطاعات الأقل مساهمة في الناتج المحلي؛ مثل الزراعة وصيد الأسماك (5.2% من الناتج المحلي) والتعليم والصحة (2.7%) والكهرباء والمياه(1.8%) ، تسجل معدلات نمو ملحوظة (6.9%، 5.5%، و4.8% على التوالي).

ومع أن هذه القطاعات لا تُعد من القطاعات كثيفة العمالة بالضرورة، فإن ارتفاع معدلات نموها قد لا يُترجم تلقائيًا إلى انخفاض في معدلات البطالة، إما بسبب محدودية عدد الوظائف المتاحة فيها، أو بسبب التخصصية العالية المطلوبة للانخراط فيها، ما يعزز فكرة "**النمو غير الشامل Non-inclusive growth**".

05
العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن

ومن المثير للاهتمام كذلك أن قطاع الإدارة العامة والدفاع، رغم نموه المتواضع (1.2%)، يظل من أكبر المساهمين في الناتج المحلي (13.3%)، ما يشير إلى اعتماد كبير على القطاع الحكومي كمصدر للدخل الوطني، وهو ما لا يُعد مستدامًا على المدى البعيد ولا يخلق فرص عمل إنتاجية بالمعنى الاقتصادي.

ومن جانب آخر، سجل قطاع الإنشاءات نموًا سالبًا (1.1%-) رغم أهميته كأحد القطاعات القادرة على استيعاب عمالة غير ماهرة، وهو ما يُعد مؤشرًا سلبيًا إضافيًا عند تحليل العلاقة بين النمو والتشغيل، خاصة وأن تراجع هذا القطاع يضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص فئات واسعة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل. ويظهر الشكل نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها خلال عام 2024.

نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموها - 2024

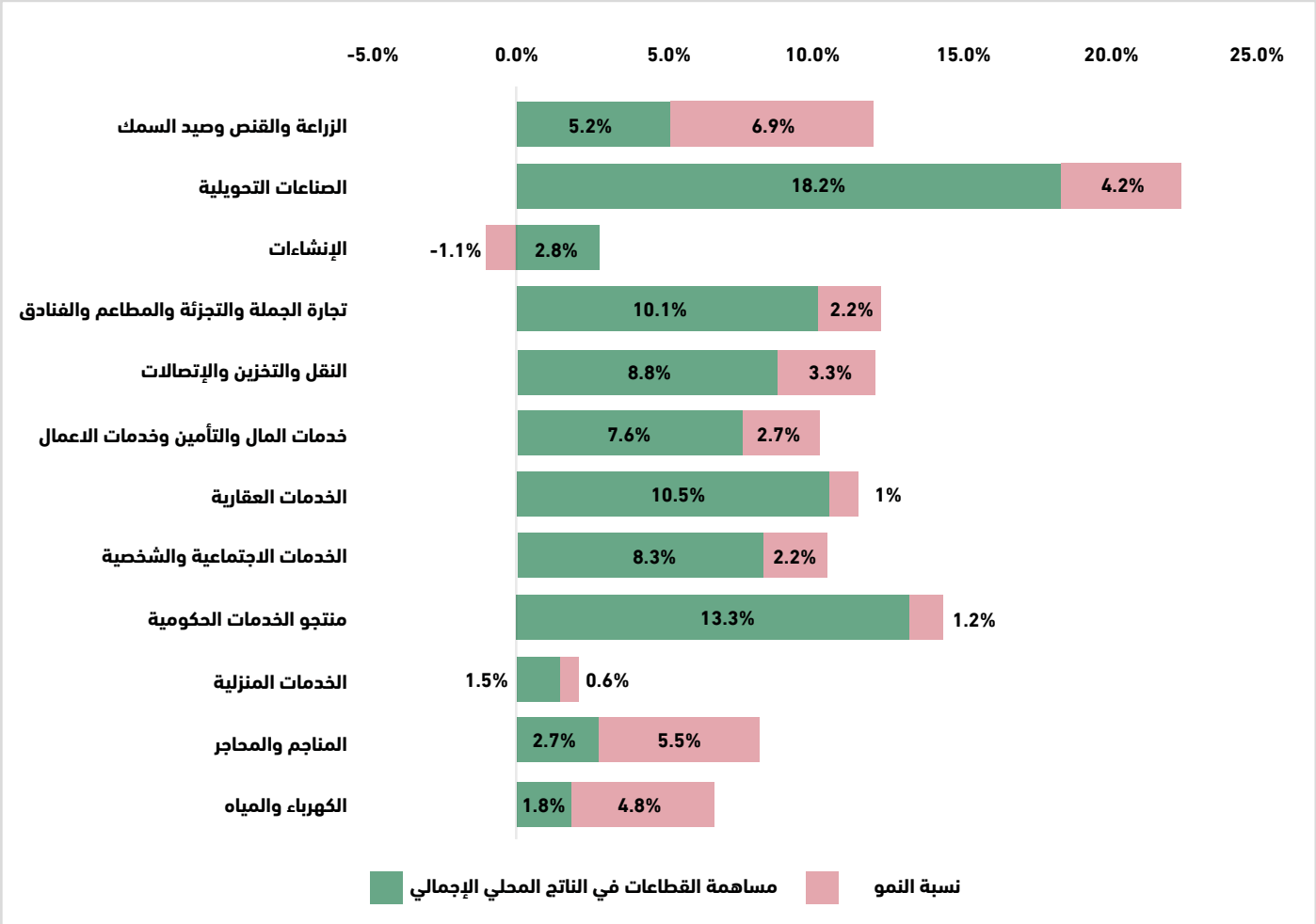

المصدر: الحسابات القومية،دائرة الاحصاءات العامة 2024

05
العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن

وعليه فإن النمو الاقتصادي في الأردن لا ينبع بالضرورة من القطاعات الأكثر قدرة على خلق الوظائف، كما أن القطاعات سريعة النمو إما أنها صغيرة الحجم أو ذات قدرة تشغيلية محدودة، وبالتالي فإن أثرها على معدلات البطالة يظل هامشيًا، وهنا تتضح المفارقة الأساسية في الحالة الأردنية؛ أن النمو الاقتصادي قائم لكنه غير كافي لمعالجة البطالة بنيويًا، بسبب غياب التركيز على تحفيز نمو القطاعات الإنتاجية الكثيفة العمالة.

وقد أشارت العديد من الدراسات، مثل تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى أن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الأردن يتمثل في "ضعف الأثر التشغيلي للنمو"، أي أن كل نقطة نمو إضافية لا تقابلها بالضرورة زيادة متناسبة في فرص العمل، وهذا يرجع إلى تركّز النمو في قطاعات كثيفة رأس المال وضعيفة العمالة، وإلى ضعف في سياسات التحفيز الصناعي والتقني، بالإضافة إلى ضعف بيئة ريادة الأعمال.

وفي هذا السياق، تظهر إشكالية إضافية تتعلق بطبيعة البطالة في الأردن؛ فهي ليست بطالة دورية فقط (مرتبطة بدورات النمو والانكماش)، بل أن جزء كبير منها بطالة هيكلية ناتجة عن اختلالات في سوق العمل، وبطالة احتكاكية مرتبطة بعدم المواءمة بين العرض والطلب.. فحتى في فترات النمو، لا يستفيد الاقتصاد الأردني بشكل كافٍ من الموارد البشرية المتاحة، ما يشير إلى ضعف في كفاءة سوق العمل وآليات خلق فرص العمل.

ومن جانب آخر، تظهر التركيبة الديموغرافية في الأردن، والتي تتسم بارتفاع نسبة الشباب، تجعل سوق العمل تحت ضغط دائم لاستيعاب آلاف الداخلين الجدد سنويًا. وهذا ما يزيد من تعقيد العلاقة بين النمو والبطالة.

وبالتالي، يمكن القول إن العلاقة بين النمو والبطالة في الأردن ليست علاقة خطية أو تلقائية كما تفترض بعض النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، ولا هي علاقة عكسية مطلقة كما ترى المدرسة الكينزية، بل هي علاقة مشروطة بطبيعة النمو، وتركيبة الاقتصاد، والسياسات العامة المرافقة. ويعني ذلك عمليًا أن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في الأردن لا يكفي بحد ذاته لخفض معدلات البطالة، ما لم يكن هذا النمو ناتجًا عن توسع في الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة (Labor-Intensive Activities) التي تملك قدرة عالية على خلق فرص العمل، بخلاف الأنشطة كثيفة رأس المال (Capital-Intensive Activities) التي تعتمد بشكل أكبر على التكنولوجيا ورأس المال المادي، وتكون أقل حاجة إلى اليد العاملة، وبالتالي تأثيرها على التشغيل محدود.

من هنا، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد نحو قطاعات إنتاجية تستوعب أعدادًا كبيرة من القوى العاملة، وتطوير منظومة التعليم والتدريب بما يتماشى مع متطلبات السوق، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، تمثل شروطًا أساسية لتحقيق نمو اقتصادي شامل (Inclusive Growth) قادر على معالجة جذور البطالة بشكل مستدام.

الفهرس

06 البطالة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي

تمثل رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة خارطة طريق طموحة للنهوض بالاقتصاد الوطني خلال العقد المقبل، وهي رؤية جاءت استجابة للتوجيهات الملكية، بهدف وضع مسار تنموي عابر للحكومات، إذ ترتكز على محاور جوهرية، أبرزها: أولًا، خلق فرص اقتصادية عادلة ومنتجة للأردنيين، من خلال توفير الوظائف النوعية وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة؛ وثانيًا، تحفيز نمو اقتصادي شامل ومستدام يقوم على رفع مستويات الإنتاج والصادرات، وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعة والتكنولوجيا والخدمات الحديثة.

وقد عبّر جلالة الملك عبد الله الثاني، في أكثر من مناسبة، عن رؤيته لمستقبل اقتصادي مزدهر، قائلًا:
"نريده مستقبلاً مشرقًا نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع... نريده مستقبلًا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحد من عدم المساواة، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار".

وقد افترضت الرؤية ضمنيًا أن تحفيز النمو الاقتصادي سيقود تلقائيًا إلى تخفيض معدلات البطالة في المملكة. غير أن هذه العلاقة، وإن كانت صحيحة من حيث المبدأ، تبدو أكثر تعقيدًا في السياق الأردني، إذ تتأثر بعوامل هيكلية وديموغرافية وتعليمية وسوقية تحول دون تحقيق الأثر الكامل للنمو على التوظيف.

ومنذ إطلاق الرؤية في عام 2022، تسعى الحكومة بشكل جاد لتنفيذ أهداف الرؤية عبر المحركات الثمانية الرئيسية، وقد أحرزت بالفعل بعض التقدم، حيث تم تسجيل تحسن نسبي في معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض طفيف في معدلات البطالة، خصوصًا بين الذكور وبعض الفئات العمرية الشابة، إلا أن هذا التقدم لا يزال دون المستوى المأمول.

إن المشكلة الرئيسية لا تكمن في ضعف تنفيذ السياسات الحكومية، وإنما في الطبيعة المعقّدة والمتعددة الأبعاد للبطالة في الأردن؛ إذ إنها ليست من نوع واحد، بل تتنوع بين البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) والبطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment). وبالتالي، لا يمكن افتراض أن النمو الاقتصادي، مهما بلغت نسبته، سيؤدي تلقائيًا إلى خفض البطالة، ما لم يكن هذا النمو شاملًا وطويل الأمد ومدفوعًا بالتوسع الحقيقي في القاعدة الإنتاجية، لا سيما في القطاعات التي تتمتع بقدرة تشغيلية عالية، فالنمو المؤقت أو المرتبط بقطاعات محدودة لا يملك الأثر الكافي لمعالجة الاختلالات العميقة في سوق العمل.

06 البطالة من منظور رؤية التحديث الاقتصادي

وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن، وفي مقدمتها محدودية الموارد، وضيق حجم السوق المحلي مقارنة بحجم الموارد البشرية المتاحة، والضغوط الإقليمية والجيوسياسية المستمرة، فإن توجيه النمو الاقتصادي نحو مسارات أكثر إنتاجية وشمولًا لا يزال ممكنًا إذا ما تم اعتماد سياسات اقتصادية فعّالة ومدروسة، فاستهداف النمو لا يتحقق تلقائيًا، بل يتطلب أدوات حقيقية وجادة؛ حيث إن تحفيز الأسواق وتنشيط الدورة الاقتصادية يستدعي تفعيل السياسة المالية المباشرة من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي على المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية، وتخفيض الضرائب والرسوم، وترشيد السياسة الضريبية بما يخفف الأعباء على القوة الشرائية للأسر ويعزز الاستهلاك والاستثمار.

كما أن فعالية هذه الجهود تستوجب اتباع سياسة نقدية أكثر تيسيرًا، بعيدة عن التشدد الكمي ورفع أسعار الفائدة، خاصة في ظل الحاجة الماسّة لتحفيز القطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال. ومن الضروري كذلك العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد الأردني. في ضوء ذلك، فإن المرحلة تتطلب دراسة معمقة لتطبيق حزمة من السياسات الموازية والمكمّلة للسياسات الحالية، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل قادر على توليد فرص العمل وامتصاص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

07 التوصيات

في ختام هذه الورقة، تأتي رسالة المنتدى الاقتصادي الأردني إلى صانعي السياسات مفادها أن الاعتماد على معدلات النمو الاقتصادي كمؤشر أساسي لخفض معدلات البطالة قد يكون غير كافٍ في السياق الأردني، ما لم يُعاد توجيه هذا النمو نحو قطاعات إنتاجية كثيفة التشغيل. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى **إعادة هيكلة أولويات النمو الاقتصادي لصالح قطاعات انتاجية** مثل الصناعة التحويلية، والسياحة، والزراعة الذكية، والخدمات اللوجستية، كونها تتمتع بقدرة عالية على توليد فرص العمل مقارنة بالقطاعات الرأسمالية.

كما يؤكد المنتدى على أهمية **البحث عن مشاريع ذات انعكاسات مباشرة على سوق العمل الثانوي**، والتي تسهم في خلق فرص عمل حقيقية وواسعة النطاق، لا أن يُقتصر التركيز على مشاريع ضخمة قد يكون أثرها التشغيلي محدودًا ولا يلبّي تطلعات الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

إلى جانب ذلك، ينبغي أن **تقوم السياسات التشغيلية على تحليل نوعي للبطالة وليس فقط على المعدلات الإجمالية**، من خلال دراسات متخصصة لتحديد الأنواع السائدة من البطالة (كالهيكلية أو الاحتكاكية أو الدورية)، بما يتيح تصميم حلول وسياسات أكثر ملاءمة وارتباطًا بواقع سوق العمل. إن الفهم العميق لأنماط البطالة يسهم في رفع كفاءة السياسات الاقتصادية من حيث الملاءمة والواقعية، ويتيح تصميم أدوات تتماشى مع مختلف الظروف الاقتصادية، سواء في حالات التوسع أو الانكماش، مما يجعل هذه السياسات أكثر قدرة على الاستجابة للتحديات المتغيرة في سوق العمل الأردني.

كما يدعو المنتدى إلى **إعادة تصميم برامج التحفيز الاقتصادي** ضمن الرؤية الوطنية لتكون أكثر ارتباطًا بالتشغيل، بحيث يتم ربط محركات التحديث الاقتصادي بهدف واضح يتمثل في "عدد الوظائف المستدامة التي يتم توليدها"، بدلاً من التركيز فقط على مؤشرات تقليدية مثل نمو الناتج المحلي أو جذب الاستثمارات. ويستدعي ذلك **إعادة صياغة مؤشرات الأداء (KPIs)** لتُركّز على المخرجات الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة، لا الكمية فقط.

الملحق

بعض الدراسات السابقة حول " OKUN'S LAW" المتعلقة بالأردن والدول الأخرى

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الاقتصاد الأردني، مسلطة الضوء على الآليات والسياسات المختلفة المرتبطة بهما. وتشكل هذه الدراسات ركيزة أساسية لفهم الأطر النظرية والمنهجية المتعلقة بهذا المجال، إذ تسهم في تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وتُقدِّم زوايا متعددة تساعد في تعميق الفهم حول الموضوع المطروح.

14

دراسة (Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid)

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو اختبار مدى صحة قانون أوكن في أربع دول عربية هي: الجزائر، مصر، المغرب، وتونس، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة باستخدام نموذجين اقتصاديين قياسيين. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معامل أوكن لم يكن ذا دلالة إحصائية في أي من الحالات المدروسة، ما يشير إلى أن النمو الاقتصادي في هذه الدول لا يؤدي بالضرورة إلى خفض معدلات البطالة. وترجع الدراسة ضعف هذه العلاقة إلى عدة أسباب رئيسية، أبرزها البطالة الهيكلية والاحتكاكية، حيث لا يمكن للنمو وحده معالجة مشكلات عدم المواءمة بين المهارات واحتياجات السوق، إضافة إلى الجمود في سوق العمل نتيجة هيمنة التوظيف الحكومي والتنظيمات الحمائية، فضلًا عن النمو غير الكثيف في العمالة مثل القطاعات النفطية، مما يجعل النمو غير مولّد للوظائف. وبناءً على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي وحده غير كافٍ لمعالجة البطالة، وأوصت بضرورة تبني سياسات فعّالة تستهدف تعزيز مرونة سوق العمل، وتطوير المهارات، وتنويع القاعدة الاقتصادية.

15

دراسة (Validity of Okun's Law: Empirical Evidence from Jordan)

يختبر هذا البحث مدى انطباق قانون أوكن على الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980–2011)، مستخدمًا النسخة الفجوية من النموذج مع مرشح هودريك-بريسكوت لتقدير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل. وباستخدام منهج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، توصل الباحثان إلى وجود علاقة سلبية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والبطالة — بما يتماشى مع فرضية أوكن — إلا أن التأثير ضعيف جدًا في الحالة الأردنية؛ إذ إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% تخفض معدل البطالة بحوالي 0.007% فقط على المدى الطويل. يعزو الباحثان هذا الأثر المحدود إلى مشكلات هيكلية في سوق العمل، مثل الاعتماد الكبير على القطاع العام في التوظيف، وعدم التوافق بين المهارات واحتياجات السوق، والتدفقات الكبيرة للعمالة الوافدة. ويؤكد البحث في استنتاجه أن على صانعي السياسات في الأردن ألا يعتمدوا فقط على تحفيز النمو الاقتصادي كحل لمشكلة البطالة المرتفعة، إذ إن زيادة الناتج وحدها لن تترجم تلقائيًا إلى خلق فرص عمل كافية. ويدعو الباحثان بدلًا من ذلك إلى التركيز على سياسات مكمّلة — مثل دعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ومواءمة التعليم مع احتياجات السوق، وتشجيع خلق الوظائف في القطاع الخاص لضمان أن يقود النمو إلى توليد فرص عمل كافية.

الفهرس

الملحق

بعض الدراسات السابقة حول " OKUN'S LAW" المتعلقة بالأردن والدول الأخرى

16 دراسة (The Nexus Between the Economic Growth and Unemployment In Jordan)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معدل البطالة وعدد من المتغيرات الاقتصادية والديموغرافية في الأردن خلال الفترة (1991-2019)، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، إلى جانب نهج التكامل المشترك بطريقة العينة التمهيدية (ARDL Bootstrap)، لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وقد أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والبطالة، بما يتوافق مع قانون أوكن، مما يشير إلى أن ارتفاع النمو يسهم في خفض معدلات البطالة. في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين البطالة وكل من التعليم، والسكان من الاناث، والسكان في المناطق الحضرية، ما يعكس تحديات هيكلية في سوق العمل مثل ضعف التوافق بين التعليم واحتياجات السوق، وارتفاع بطالة الشباب والنساء، وتراجع القدرة على خلق فرص العمل الكافية. كما أشارت الدراسة إلى أن هذه التحديات تتفاقم بفعل عوامل خارجية، أبرزها ضعف الاستثمار العام وعدم الاستقرار الإقليمي، وأوصت بضرورة تبني سياسات داعمة لنمو القطاع الخاص، وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل، وتحسين المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

17 دراسة (The validity of Okun's Law: Case of Jordan)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة التجريبية بين معدل النمو الاقتصادي والبطالة في الأردن خلال الفترة (1982-2016)، وذلك بهدف اختبار مدى صحة قانون أوكن في السياق الأردني، والذي يفترض وجود علاقة سلبية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. وقد اعتمدت الدراسة على أساليب إحصائية وصفية وتحليل اقتصادي قياسي لقياس هذه العلاقة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، بما يتفق مع ما ينص عليه قانون أوكن، وبينت النتائج أن معامل قانون أوكن المقدر بلغ (-0.004)، ما يعني أن كل زيادة قدرها (100) مليون دينار في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تقابلها انخفاض في معدل البطالة بنسبة (0.5%)، ورغم جهود الاصلاح الاقتصادي والسياسات الحكومية، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، خصوصًا بين الشباب، نتيجة لتحديات داخلية وأخرى اقليمية. وبناءًا على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن استخدام السياسات المالية والنقدية، مثل زيادة الانفاق العام، من شأنه أن يسهم في تحفيز النمو وخفض معدلات البطالة،ما يدعم صحة قانون أوكن في حالة دولة نامية كالأردن.

14 Moosa, I. A. (2008). Economic Growth and Unemployment in Arab Countries: Is Okun's Law Valid? Journal of Development and Economic Policies, 10(2): https://portal.arabpi.org/Files/Publications/PDF/647/647_j10-2-3.pdf

15 Alamro, H., & Al-dala'ien, Q. (2016). Validity of Okun's Law: Empirical Evidence from Jordan. Dirasat, Administrative Sciences, 43(1), 315-328: https://www.researchgate.net/publication/326010043_Validity_of_Okun's_Law_Empirical_Evidence_from_Jordan

16 Hjazeen, H., Seraj, M., & Ozdeser, H. (2021). The nexus between the economic growth and unemployment in Jordan. Future Business Journal, 7(1), 42: https://doi.org/10.1186/s43093-021-00088-3

17 Al-hosban, S., & Edienat, M. (2017). The validity of Okun's Law: Case of Jordan. European Scientific Journal, 13(28): https://eujournal.org/index.php/esj/article/view/10070

الملحق

بعض الدراسات السابقة حول " OKUN'S LAW" المتعلقة بالأردن والدول الأخرى

18

دراسة: The relationship Between Unemployment and Economic Growth in Jordan: An Empirical study using the ARDL Approach)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1976-2018)، وذلك من خلال اختبار مدى انطباق قانون أوكن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة، بما يتوافق مع فرضية أوكن التي تشير إلى ان النمو الاقتصادي يسهم في خفض معدلات البطالة. كما بينت الدراسة وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الناتج المحلي الإجمالي والبطالة على المدى الطويل، أي أن كل متغير يمكن أن يؤثر في الآخر مع مرور الوقت، في حين كشفت النتائج عن علاقة أحادية الاتجاه على المدى القصير، حيث يؤثر النمو الاقتصادي سلبًا على البطالة، دون أن تؤثر البطالة في النمو. وقدّرت الدراسة معامل أوكن في حالة الأردن بـ (- 0.26)، ما يعني أن كل زيادة بنسبة (1%) في النمو تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة بنسبة (0.26%)، بينما كل ارتفاع بنسبة (1%) في البطالة يؤدي إلى انخفاض في الناتج المحلي الحقيقي بنسبة(3.85%). وفسرت الدراسة هذا التفاعل من خلال العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث يؤدي تراجع الطلب إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة. وأشارت كذلك إلى التحديات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، مثل الضغوط الديموغرافية الناجمة عن الأزمات الإقليمية، وضعف الاستثمار، وفعالية السياسات العامة، ما ساهم في استمرار معدلات البطالة المرتفعة رغم تفاوت معدلات النمو. وبناء عليه، وتوصلت الدراسة إلى أن تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام يُعد من الأدوات الفعالة لمعالجة مشكلة البطالة في الأردن.

18 Al-Sawaiea, K. M. (2020). The relationship between unemployment and economic growth in Jordan: An empirical study using the ARDL approach. International Journal of Innovation, Creativity and Change, 14(2), 1068–1082: https://www.ijicc.net/images/Vol_14/Iss_2/14268_Sawaie_2020_E_R.pdf

الفهرس

الملحق

آراء أخرى حول " OKUN'S LAW"

19 قانون أوكن غير المستقر: ليس أفضل قاعدة إرشادية

في تعليق اقتصادي صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في كليفلاند، قدّم الباحثان برنت ماير وموورات تاشجي قراءة نقدية لقانون أوكن، القاعدة التجريبية التي تربط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وتغيرات معدل البطالة. وبالاستناد إلى بيانات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة من 1948 إلى 2011، بيّن الباحثان أن العلاقة التي يفترضها القانون ليست مستقرة بمرور الوقت، خصوصًا خلال فترات الركود أو التعافي الاقتصادي، كما أظهرت النتائج تغيّرًا ملحوظًا في المعاملات حتى عند استخدام مقاييس بديلة مثل الدخل المحلي الإجمالي (GDI)، أو نسبة التوظيف إلى عدد السكان، أو عند تطبيق النسخ "الفجوية" من القانون. وخلص الباحثان إلى أن قانون أوكن يمكن أن يكون أداة تحليلية مفيدة في بعض السياقات، إلا أن عدم استقراره يجعله غير موثوق به كأداة توقّع عند استخدامه بشكل آلي في صنع السياسات الاقتصادية.

20 العودة إلى قانون أوكن؟ تطورات حديثة في الناتج والبطالة بمنطقة اليورو - البنك المركزي الأوروبي (ECB)

في عمود نُشر ضمن النشرة الشهرية للبنك المركزي الأوروبي (يونيو 2011)، أُعيدت مناقشة قانون أوكن في سياق تطورات الناتج المحلي الإجمالي والبطالة في منطقة اليورو، قبل الأزمة المالية العالمية 2008–2009 وأثناءها وبعدها. يشير التحليل إلى أنه قبل الأزمة، كان معدل البطالة في منطقة اليورو ينخفض بنحو 0.4 نقطة مئوية مقابل كل نقطة مئوية من نمو الناتج، بما يتماشى مع معامل أوكن التقليدي. إلا أن هذه العلاقة تراجعت خلال الأزمة إلى نحو 0.3، نتيجة لاحتفاظ الشركات بالعمالة واعتماد برامج العمل الجزئي في عدد من الدول، ما خفف من حدة ارتفاع البطالة رغم تباطؤ النمو. ومع بدء التعافي في أوائل عام 2011، بدأت البطالة تعود تدريجيًا إلى نمطها السابق، إلا أن البنك المركزي الأوروبي أشار إلى وجود فروقات كبيرة بين الدول؛ إذ شهدت ألمانيا ارتفاعًا طفيفًا فقط في البطالة، بينما تكبّدت دول مثل إسبانيا وإيرلندا وإستونيا خسائر وظيفية حادة وغير متناسبة. ويخلص التحليل إلى أن قوة العلاقة بين الناتج والبطالة تخضع لتأثيرات هيكلية مثل طبيعة القطاعات، وسياسات سوق العمل، والإطار المؤسسي، مما يستدعي مواصلة إصلاحات سوق العمل لضمان تسريع وتيرة عودة العاطلين إلى سوق العمل.

19 Brent Meyer and Murat Tasci, "An Unstable Okun's Law, Not the Best Rule of Thumb", Federal Reserve Bank of Cleveland, Economic Commentary, 2012.

20 European Central Bank, Monthly Bulletin – June 2011, "Returning to Okun's Law? Recent Developments in Output and Unemployment in the Euro Area"

الملحق

آراء أخرى حول "OKUN'S LAW"

21 المشكلة مع الناتج المحلي الإجمالي - الإيكونوميست

في تقرير نُشر بتاريخ 30 أبريل 2016، ناقشت مجلة الإيكونوميست أوجه القصور المتزايدة في الاعتماد على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر رئيسي لقياس الأداء الاقتصادي والرفاه البشري. ويتتبع التقرير الجذور التاريخية لهذا المقياس منذ ابتكاره على يد سايمون كوزنتس، واستخدامه لاحقًا في إدارة اقتصادات الحروب خلال فترة كينز، مشيرًا إلى أنه صُمّم لمتابعة الإنتاج لا لقياس جودة الحياة. ويسلط التقرير الضوء على أبرز الثغرات في هذا المؤشر، مثل فشله في احتساب تحسينات الجودة، والتكاليف البيئية، والعمل غير المدفوع، والاقتصاد الرقمي، والخدمات المجانية المنتشرة في العصر الرقمي مثل جوجل وويكيبيديا. ويستشهد التقرير بمثال الاقتصادي وليم نوردهاوس عن سعر الضوء لتوضيح كيف أن الناتج المحلي الإجمالي يُغفل الفوائد التكنولوجية والفائض الاستهلاكي الحقيقي. كما يحذر من أن التركيز المفرط على النمو الكمي قد يؤدي إلى تضليل صانعي السياسات، إذ يمكن أن يُخفي تراجع مستويات المعيشة أو لا يعكس المكاسب الفعلية الناتجة عن الابتكار. وعلى الرغم من ظهور أدوات بديلة مثل "لوحات المؤشرات" ومحاولات التعديل على المؤشر عبر أساليب "هيدونية"، يؤكد التقرير أن محدودية الناتج المحلي الإجمالي تتفاقم في الاقتصاد المعاصر، دون أن يظهر بعد بديل بسيط يمكن أن يحل محله.

21 The Economist, "The Trouble with GDP", April 30, 2016.